

تخليع النتائج المالية للمصارف التجارية في ظل المخلف الوضعي

م.م. وسن يحيى احمد**

أ.م.د. سعد سلمان عواد*

المستخلص

هناك توجه عام نحو نظرية المحاسبة الوضعية التي تفسر وتتنبأ بتفضيلات إدارات الوحدات الاقتصادية لاختيار ممارسة محاسبية معينة بين عدد من الممارسات المحاسبية المسموح بها ضمن المرونة العالية في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً للتأثير في جودة الإبلاغ المالي ، وبافتراض أن الأفراد عقلانيون يعملون على تعظيم منافعهم ، تتركز مشكلة البحث في مدى تأثير الفرضيات الأساسية لنظرية المحاسبة الوضعية وباستخدام الممارسات المحاسبية على تأخير أو تقديم الاعتراف بالأرباح ، ويحاول هذا البحث اختبار العلاقة احصائياً وباستخدام المعادلات الرياضية على عينة من المصارف الخاصة ، وقد أظهرت النتائج عن وجود علاقة وتأثير قوي جداً بين الممارسات المحاسبية وتقديم وتأخير الاعتراف بالأرباح .

Abstract

There is a general trend towards the positive accounting that explains and predicts preferences of the economic unity managements to choose a particular accounting practice among a number of other accounting practices allowed within the high flexibility in accounting guideline principles accepted a general acceptance of the effect on the quality of financial reporting and that assumes that individuals are rational working to maximize their benefits personal theory , The research problem concentrates on the impact of the basic assumptions of accounting to the theory of positive and using accounting practices to delay or Make Gains and this research tries to test the relationship statistically and using mathematical equations on a sample of private banks, and the results showed the existence of a relationship is very strong and the impact between the submission and delay accounting practices gains .

منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث

يحاول البحث إيجاد حلول لثلاثة مشكلات رئيسية وتتمثل بالتساؤلات الآتية:

1. هل يحاول مدراء الوحدات الاقتصادية في خطط المكافآت التأثير في الدخل المفصح عنه من خلال سياسة المستحقات ؟
2. هل تعمل الوحدات المتعثرة على تغيير السياسات المحاسبية لزيادة الدخل بشكل اختياري وتقوية مركزها المالي ؟
3. هل تفرض ضرائب مرتفعة على الوحدات الاقتصادية الكبيرة وكذلك على الوحدات التي تحقق أرباح عالية ؟

ثانياً : افتراضات البحث

يقوم البحث على ثلاث افتراضات اساسية للنظرية الوضعية :

1. فرضية خطط المكافأة : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسة المستحقات الاختيارية من قبل ادارات الوحدات الاقتصادية وزيادة الدخل المفصح عنه .
2. فرضية الدين / الملكية : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اختيار السياسات المحاسبية من قبل ادارات الوحدات الاقتصادية والدخل المفصح عنه .

* مساعد رئيس هيئة المعاهد .

** باحثة .

مستل من اطروحة دكتوراة

مقبول للنشر بتاريخ 2016/8/15

3. فرضية الكلف السياسية : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية الكبيرة وتقليل الأرباح المفصح عنها.

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

1. دراسة النشأة ومراحل التطور التاريخي للنظرية الوضعية .
2. تسليط الضوء على الفروض النظرية لنظرية المحاسبة الوضعية .
3. دراسة العلاقات بين مختلف الأفراد المشاركين في تجهيز موارد الوحدة .

رابعاً : أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية القوائم المالية لمستخدميها من مستثمرين وداننين وحكومة ومقرضين ومالكين وقدرة تلك القوائم في التعبير عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية ، فمن وجهة نظر المالك أن الإدارة الجيدة هي التي تستطيع تغيير الممارسات المحاسبية لتحقيق أرباح مرتفعة تلائم الأوضاع الاقتصادية للوحدة وبالعكس .

خامساً : الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود الزمانية للبحث هي المدة المحصورة من 2007 لغاية 2013 ، إما الحدود المكانية للبحث فهي المصارف الخاصة (مصرف الشمال ، المصرف التجاري ، مصرف بغداد ، المصرف المتحد ومصرف الخليج) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

سادساً : الأساليب المعتمدة في الجانب التطبيقي

الأساليب المالية والإحصائية لاختبار فرضيات البحث

أ- الأساليب المالية :

1-فرضية المكافآت :

وفقاً لدراسة (Jones,1991) والمعدلة من قبل (Dechow et al,1995,206) لاحتساب المستحقات التقديرية على وفق الخطوات التالية :

• المستحقات الكلية :

$$TACC_{i,t} = NIO_{i,t} - CFO_{i,t}$$

TACC_{i,t} = المستحقات الكلية

NIO_{i,t} = صافي الدخل التشغيلي

CFO_{i,t} = التدفق النقدي التشغيلي

• إيجاد قيم الميل في نموذج الإحذار على وفق الآتي :

$$TACC_{i,t}/A_{i,t-1} = \alpha + \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t)/A_{i,t-1} + \beta_3(PPEi,t/A_{i,t-1})$$

اذ تمثل

TACC = المستحقات الكلية

A_{i,t-1} = أجمالي الموجودات للسنة السابقة

$\Delta REVi,t$ = التغير في الإيرادات

$\Delta RECi,t$ = التغير في المدينون

PPE_{i,t} = الموجودات الثابتة

• تقدير المستحقات التقديرية على وفق الآتي :

$$NACC_{i,t} = \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REVi,t - \Delta RECi,t) + \beta_3(PPEi,t)$$

اذ أن : NACC_{i,t} = المستحقات التقديرية

• تقدير المستحقات غير العادية وتحسب على وفق الآتي:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

اذ أن : ANACC_{i,t} = المستحقات الاختيارية

2- فرضية الدين على وفق نموذج دراسة (Gopalakrishnan,1994)

$$\text{Log}[\text{Pi}/(1-\text{Pi})] = b_0 + b_1 \text{SIZE}_i + b_2 \text{LEVERAGE}_i + b_3 \text{PROFIT}_i$$

اذ أن :

Pi = اختيار ممارسة محاسبية

SIZE = لوغارتيم أجمالي الإيرادات

LEVERAGE = أجمالي المطلوبات المتداولة مقسومة على حقوق الملكية بالقيمة السوقية

PROFIT = صافي الدخل التشغيلي

3- تحتسب فرضية التكاليف السياسية وفقاً لدراسة (Gopalakrishnan,1994).

$$\text{Log}[\text{Pi}/(1-P)] = b_0 + b_1 \text{SIZE}_i + b_2 \text{LEVERAGE}_i + b_3 \text{PROFIT}_i + b_4 \text{TAXRATE}_i$$

اذ أن

Pi = اختيار ممارسة محاسبية

SIZE = لوغارتيم أجمالي الإيرادات

LEVERAGE = أجمالي المطلوبات المتداولة مقسوم على حقوق الملكية بالقيمة السوقية

PROFIT = صافي الدخل التشغيلي

TAXRATE = معدل الضريبة

ب- الأساليب الإحصائية المناسبة لعرض وتحليل بيانات البحث :

- أساليب الإحصاء الوصفي :

1. المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean).
2. الانحراف المعياري (Std. Deviation).
3. معامل الارتباط الكلي (Complete Correlation).
4. معامل التحديد (R² - Determination Coefficient).
5. معامل التحديد المصحح (Correction Coeff. of R²).
6. الخطأ المعياري لمعامل التصحيح (Std. Error).
7. التحويل اللوغاريتمي الاعتيادي (Common Logarithm).

أولاً : الجانب النظري

نشأة وتطور النظرية الوضعية :

The Origins and Development of Positive Accounting Theory

بدأ بحث المحاسبة الوضعي بالاقتراب من الصدارة منذ منتصف الستينيات، وظهر ليصبح نموذج البحث المهيمن في المحاسبة المالية للمدة من 1970 لغاية 1980 ، قبل ذلك الوقت ، كان البحث المحاسبي السائد (بحوث المحاسبة المعيارية) بوصفها بحوثاً تسعى إلى توفير التوجيهات باعتماد على منظور نظري لهدف ضمني محاسبي .

ظهرت الكثير من الدراسات في المجال المعياري في ذلك الوقت منها دراسة Sterling , Edwards , Bell and Chambers ركزت تلك الدراسات على الاساليب المحاسبية المعتمدة في أوقات ارتفاع الأسعار، ولا تعتمد تلك الدراسات المعيارية على دراسة الممارسات الحالية ، بمعنى لا تميل إلى البحوث التجريبية ، في حين قدم (Watts,1995,p299) وجهة نظرة عن تلك التوجهات في البحوث المحاسبية التي حدثت للمدة من 1950 لغاية 1970 ، والدليل على تلك التوجهات trends دراسة (Dyckman and Zeff,1984) والتي وثق قبولها عدد من مجلات المحاسبة الأكاديمية البارزة قال فيها : (Deegan &Unerman ,2011 ,p257)

"أدخلت البحوث الوضعية إلى المحاسبة في أواسط 1960 متمثلة بتحويل النموذج ، وقبل ذلك الزمن، كانت الدراسة المعيارية هي الأكثر شيوعاً في المجالات الأكاديمية وباللغة الإنكليزية (استناداً إلى أعمال Edwards and Sterling , Chambers and Bell)، وقد نشر خلال المدة من 1956-1963 (365) مقالة من هذا النوع ، استندت تلك الدراسات على المسلمات (assumption) عن الظواهر والأهداف لاستنباط التوجيهات (prescriptions) ، ولم تستخدم الدليل المنهجي (systematic) او تقديم افتراضات لاختبارها شكلياً " .

ويقول (Watts) عن أسباب تحول النماذج البحثية من المعيارية إلى الوضعية الآتي: " أن تحول النموذج كان مرتبطاً بالتغيرات في المدارس التجارية في الولايات المتحدة في أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، وان التقارير التي اعدت عن التعليم التجاري بتكليف من مؤسسة (Ford) وشركة (Carnegie) في نيويورك حافراً لتلك التغييرات ، والذي ينظر إلى صياغة الفرضيات واختبارها أساس لبحث جيد" (Watts,1995,p299).

يشير النص في أعلاه إلى كلمة (اساس) في طبيعة صياغة الفرضية واختبارها ، وهذا يمثل بحد ذاته وجهة نظر متحيزة حول شكل البحث الجيد، بان يتم صياغة فرضية واختبار التنبؤ ، على سبيل المثال ، في ظل ظروف معينة يحدد (select) المحاسبون طريقة محاسبية معينة (وان هذا النوع من القضايا تجذب الباحثين للعمل في إطار نظرية وضعية)، ومن جانب آخر ، لا تصاغ الفرضيات وتختبر من قبل الباحثين المعياريين ، وفي مثل هذه الحالة لا يهتم

الباحثين بالاختبارات التجريبية وبدل ذلك فإنهم يهتمون بما يجب ان يكون ، وليس بالضرورة ان يصيغ الباحثون المعاريون فرضيات تنبؤية ولكن مع هذا ينبغي أن لا ترفض أعمالهم ولا تعد بحث جيد (Scott,2009,p45) .
كذلك ، هناك رأي من المعارضين للبحوث المعيارية ، بأنهم فشلوا في تقديم تنبؤات او فرضيات قابلة للدحض ، وفشل الباحثون المعاريون في تلبية المتطلبات الضرورية (للتطوير المعرفي advance knowledge) ، وهناك مجموعة فرعية من مجتمع البحث المعروفة باسم (الدحض) والتي أشار إليها كل من (Karl Popper) والذي يعد أن التطوير المعرفي يأتي من خلال التجربة والخطأ وان البحث الجيد يجب ان يولد مقترحات أو فرضيات بالشكل الذي يسمح برفضها، وإذا كان الدليل الذي يدعم المقترحات أو الفرضيات غير متاح (يجب دحض الفرضية). إذا لم تنشأ النظرية فرضيات قابلة للدحض ثم تدحض يعتقد أن النظرية ناقصة (غير كاملة) (Popper, 1959,p20). وقيل أيضا بأنه في منتصف الستينيات وطوال السبعينيات ، تحسنت وسائل الحوسبة بشكل ملحوظ وبدا التوجه نحو التطبيق العملي وإجراء التحليلات الإحصائية على نطاق واسع (اي استخدم المدخل العملي في نماذج البحوث الوضعية) هذا ما ذكر في دراسة (Watts and Zimmerman ,1986 ,p399) قال فيها: استجابة لتخفيض تكاليف العمل التجريبي بشكل جزئي ، واستخدم الكمبيوتر والمكانن الكبيرة كقاعدة بيانات كبيرة مقروءة ومتاحة في الستينيات ، أصبحت النظريات الوضعية المالية والاقتصادية متاحة للاستخدام من قبل باحثي المحاسبة ، ، ومما يقود إلى إنشاء بحث المحاسبة الوضعية والى تدريب الباحثين على منهجية النظرية الوضعية .

تعريف نظرية المحاسبة الوضعية :

Defended positive accounting theory

حدثت تغيرات كبيرة في منتصف إلى أواخر السبعينات بالتركيز على بحوث المحاسبة الوضعية في صياغة النظريات ، إذ كان الهدف الأساسي من البحوث المحاسبية التفسير والتنبؤ بالممارسات المحاسبية بدلا من وصف مداخل معينة ، وكان هناك توجه آخر من قبل باحثي المحاسبة بعيدا عن البحث الوصفي ، هذه المرة نحو البحث التنبؤي ، وهذا دليل على ان هناك العديد من النظريات المحاسبية تم دراستها عبر الزمن ، بعض منها وصفية بطبيعتها والبعض الاخر يحاول التفسير والتنبؤ بجوانب معينة من الممارسات المحاسبية ، ونظريات أخرى محاسبية ولدت للتوجيه والإرشاد حول ما يجب ان يقوم به المحاسبون (Kam , 1986 ,p155) . لذا يرى الباحثان ظهور نظريات مختلفة تخدم أغراضاً مختلفة ، ومع ذلك عند قراءة البحوث المحاسبية نجد ان كثيراً منها يصنف اما بحوث معيارية او بحوث وضعية .

واستنادا إلى (Watts , 1995 , p334) أشيع استخدام مصطلح الوضعية في البحوث الاقتصادية من قبل (Friedman ,1953) واستخدم لتمييز البحوث التي تسعى للتفسير والتنبؤ (البحوث الوضعية) عن البحوث الهادفة لتقديم إرشادات (البحوث المعيارية).

عرف (Watts&Zimmerman,1986,p7) نظرية المحاسبة الوضعية " بانها تهتم بتفسير الممارسات المحاسبية ، وبأنها وضعت للتفسير والتنبؤ بالطرائق المحاسبية التي تستخدمها وحدات اقتصادية ولا تستخدمها وحدات أخرى ، ولكن لا نقول شيء عن الطرائق التي يجب ان تستخدمها الوحدة .

اما دراسة (Henderson) قدمت وصفاً مفيداً للنظرية الوضعية قال فيه: " تبدأ النظرية الوضعية مع بعض الفروض (المسلمات assumption) ومن خلال الاستنتاج (الاستنباط) المنطقي يمكن التنبؤ لجزء بعض الحقائق ممكنة ، إذا كان التنبؤ دقيقاً بما فيه الكفاية ، فعند اختباره يعكس ملاحظات واقعية ، ولكن المشكلة في تقديم تفسير لماذا الأمور كما هي ، على سبيل المثال ، في علم المناخ ، وبحسب النظرية الوضعية قد يحصل التنبؤ بالامطار ، إذا تم استيفاء ظروف معينة ، ستكون النتيجة امطاراً غزيرة، وفي علم الاقتصاد ، بحسب النظرية الوضعية قد يحصل التنبؤ بالأسعار، وإذا تم استيفاء ظروف معينة ، سنلحظ النتيجة ارتفاعاً سريعاً في الأسعار ، وبالتماثل ، وبحسب النظرية الوضعية ، قد يحصل تنبؤ محاسبي، وإذا توفرت الظروف المناسبة ، سنلحظ النتيجة ممارسات محاسبية معينة " (Henderson, 2004,p414)

وفقا لما ذكر في أعلاه ، يمكن في البداية صياغة نظريات وضعية من خلال الاستنباط المنطقي ، وان نجاحها في التفسير والتنبؤ بظاهرة معينة عادتا ما يتم بعد تقييمها على أساس الملاحظات، أي مراقبة كيف تتطابق تنبؤات النظرية مع ملاحظة الحقائق، وبشكل تجريبي يتم من خلال ملاحظة النظريات القائمة والاستمرار في اختبارها ، ويمكن صقلها من خلال المزيد من الملاحظات ، وكذلك الاهتمام الكبير بالبحوث المنشورة لمعرفة ما إذا تكررت نتائج معينة في ظروف مختلفة، وبالتالي تعميم نتائج تلك النظرية .

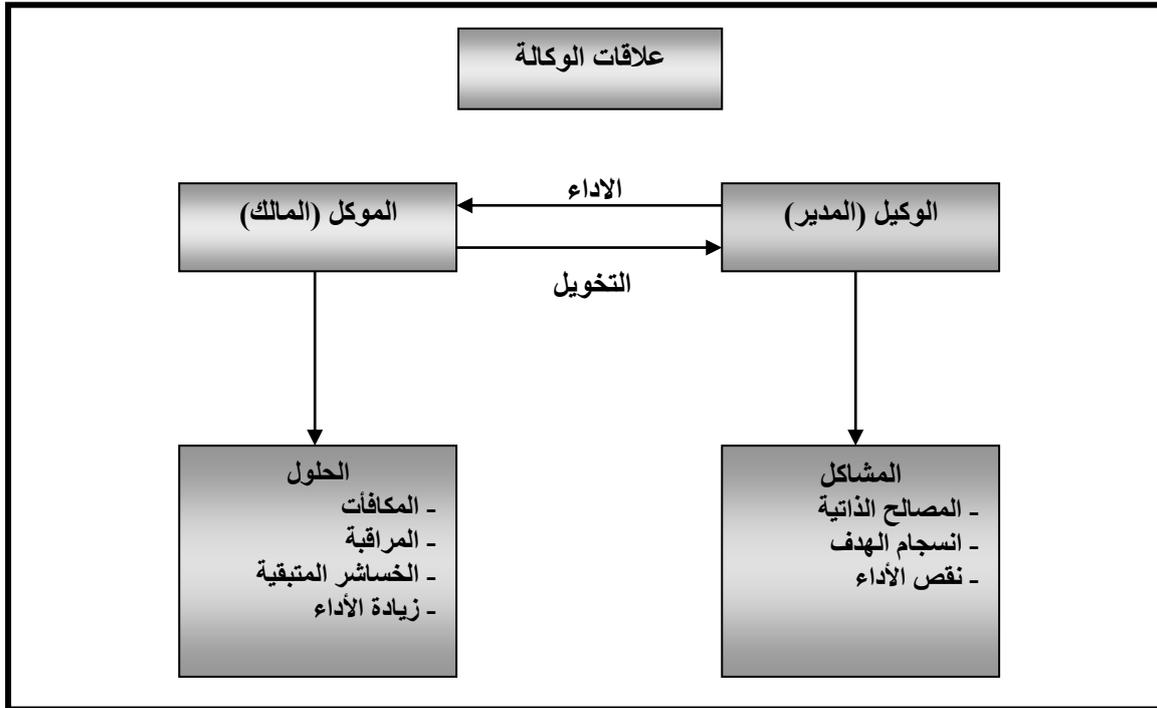
وتركز النظرية الوضعية على العلاقات بين مختلف الأفراد المشاركين في تجهيز الوحدة بالموارد وكيفية استخدام المحاسبة للمساعدة في أداء تلك العلاقات ، على سبيل المثال ، العلاقة بين المالكين (كمجهزين لرأس المال) والمديرين (كمعدي العمل الإداري) أو العلاقات بين المديرين ودائني الوحدة ، ونتج عن تلك العلاقات تفويض الصلاحية لصنع القرار بين الطرف الأول المالك والطرف الثاني الوكيل والتي يشار إليها بعلاقة الوكالة (Agency relationship) (التميمي، 2008، 23).

عند تفويض صلاحيات صنع القرار يمكن ان يؤدي ذلك الى خسارة بعض الكفاءة ويترتب عليها تكاليف ، على سبيل المثال، إذا المالك (الأصيل) فوض صلاحية صنع القرار إلى المدير (الوكيل) فمن الممكن أن لا يعمل المدير بحرص كما لو كان المالك، وربما لان المدير لا يمتلك حصة مباشرة في نتائج أعمال الوحدة ، فعند حصول خسارة محتملة في الدخل في ظل أداء المدير تعد تكاليف ناتجة عن تفويض صلاحية صنع القرار وضمن علاقات الوكالة تسمى بكلف الوكالة ، فكلف الوكالة تنشأ نتيجة تفويض صلاحيات صنع القرار من المالك الى المدير ويشار إليها ضمن النظرية المحاسبة الوضعية حقوق كلف الوكالة (agency cost of equity) (Godfrey et al,2010,p407).

كما ان نظرية المحاسبة الوضعية والتي صيغت من قبل (Watts & Zimmerman) وآخرين ، تقوم على افتراض أساسي بأن تصرفات كل الأفراد منحازة الى تحقيق المصالح الذاتية وبأن الأفراد يتصرفون دائما بطريقة انتهازية وبحجم تصرفاتهم تزداد ثروتهم، وان مفاهيم الولاء والأخلاق وما شابه ذلك لم تدرج في النظرية سواء أكانت نظرية اقتصادية أم محاسبية .

وإذا فرض بان المصالح الذاتية تفقد تصرفات كل الأفراد ، تنتبأ نظرية المحاسبة الوضعية بأن الوحدات تسعى الى وضع الآليات تتفق فيها مصلحة المدير (الوكيل) مع مصلحة مالك الوحدة (الموكل) ، وبعض تلك الأساليب قد تحقق انسجام الاهداف على أساس مخرجات النظام المحاسبي (مثل ان يكون للمدير حصة في أرباح الشركة) ، بما ان المحاسبة تستند إلى آليات الانسجام (alignment) ، ففي هذه الحالة ستكون هناك حاجة لإنتاج بيانات مالية ، ويتوقع من المديرين أن يتعهدوا على أنفسهم بإعداد هذه البيانات المالية ، وهذا مكلف بحد ذاته ويشار اليه في نظرية المحاسبة الوضعية بكلف التعهد (Bonding cost) (الجبوري ، 1999 ، 44).

إذا ما افترض ان مسؤوليات الوكيل إعداد البيانات المالية ثم تنتبأ نظرية المحاسبة الوضعية بان هناك طلب على تلك البيانات من اجل المراقبة أو التدقيق ، وبافتراض ان الوكيل يسعى إلى تحقيق المصالح الذاتية في محاوله لتعظيم إرباحه وبالتالي زيادة حصته من الأرباح ، في هذه الحالة تتحمل نظرية المحاسبة الوضعية تكاليف إجراء المراقبة يشار إليها بكلف المراقبة (Monitoring cost) ، ولمعالجة مشكلات الوكالة التي تنشأ داخل الوحدات والتي تتكبد فيها تكاليف مختلفة من المراقبة والالتزام ، وإذا افترضنا ، وبخلاف افتراضات نظرية المحاسبة الوضعية ، ان الأفراد يعملون دائما لمصالح أصحاب العمل ، وبالتالي لن يكون هناك مطالب على مثل هذه الأنشطة ، ربما فقط مراقبة يسيرة لكفاءة اعمال المدير، وكما وتفترض النظرية بأن هناك أعمالاً انتهازية يمكن السيطرة عليها من خلال الترتيبات التعاقدية ، وهذا كله (يتحملة المالك) يترتب عليه بعض التكاليف المرتبطة بتعيين المدير (الوكيل) والتي يشار إليها بكلف الخسائر المتبقية (Residual loss cost) (التميمي ، 2008 ، ص 30) يمكن توضيحه بالشكل التالي.



الشكل (1)
نظرية الوكالة

المصدر: من إعداد الباحثين.

ظهور نظرية المحاسبة الوضعية

The Emergence of Positive Accounting Theory

تم صياغة نظرية وضعية في منتصف إلى أواخر السبعينات تقترح وجود اسواق كفاءة واستخدام الترتيبات التعاقدية أساسا لمراقبة محاولات الوكلاء لتحقيق المصالح الذاتية ، أن (ديمومة existence) الوحدات تستند على كفاءة الإدارة في تخفيض أجمالي تكاليف الصفقات التجارية ، لذا قدمت هذه البحوث قاعدة لإنشاء نظرية ، وأكدت دور النظرية المحاسبة الوضعية في تخفيض كلف الوكالة في الوحدة (بما في ذلك النزاعات القائمة بين المالكين والمديرين) ، وكما إشارة أيضا إلى أهمية كتابة العقود بكفاءة والتي ترتبط مع مخرجات النظام المحاسبي لكونها عنصرا حاسما في بناء حوكمة الشركات الفاعلة (Deegan&Unerman,2011,p268).

وكانت دراسة (Watts,1977) أول الدراسات التي وثقت مراعاة كلف التعاقد ، فضلاً عن كيفية مراعاة العملية السياسية وتأثيرها في اختيار الأساليب المحاسبية ، ولكنها لم تحظى باهتمام كبير آنذاك ، ومع ذلك ، في السنوات اللاحقة ، نشر كل من (Watts & Zimmerman,1978) دراسة لاقت القبول العام وأصبحت الدراسة الأساسية في قبول ونمو نظرية المحاسبة الوضعية ، وكانت محاولة لتفسير ما قام به مديري الوحدات في الولايات المتحدة بالضغط على مجلس معايير المحاسبة المالية بخصوص مناقشة مذكرة تعديلات المستوى العام للاسعار (GPLAs) ، بالاستناد الى الدراسة جاء فيها: (نحن نفترض في هذه الدراسة بأن الافراد يعملون على تعظيم منفعتهم الخاصة باستخدام الإبداع والشطارة ، والمعنى الواضح من هذا الافتراض ان الإدارة تضغط على مجلس المعايير المحاسبية لأجل تحقيق المنفعة الذاتية). (Watts & Zimmerman , 1978 , P113)

وكما نشر (Watts & Zimmerman) في سنة 1990 دراسة جديدة بعد مرور عشر سنوات من وضع نظريتهم تحت عنوان (Positive Accounting Theory: A Ten year Perspective) حددا فيها ثلاث فرضيات رئيسية ، والتي أصبحت فيما بعد معتمده في ادب نظرية المحاسبة الوضعية للتفسير والتنبؤ بسلوك الإدارة سواء أكانت الوحدة الاقتصادية تدعم ام تعارض طريقة محاسبية معينة ، تدعى الأولى فرضية تعويض الإدارة (أو فرضية خطط المكافآت) والثانية فرضية الدين والثالثة فرضية التكاليف السياسية ، وفيما يلي توضيح لتلك الفرضيات (Watts & Zimmerman ,1990,133-136) .

أولاً : فرضية خطط المكافآت (Bonus Plan hypothesis)

ان علاقة مديري الوحدة بخطط المكافآت يرتبط بالدخل المفصح عنه ، والأكثر احتمال استخدام الطرائق المحاسبية التي تؤدي الى زيادة الدخل المفصح عنه للمدة الحالية ، وان هذا الاختيار من المفترض ان يزيد القيمة الحالية للمكافآت ، ويحدث وهذا في حال لم تتدخل لجنة التعويض التابعة لمجلس الإدارة لاختيار الطريقة المناسبة . وكانت لغاية الآن نتائج اختبار الدراسات تتفق عموماً مع فرضية خطط المكافآت . إذن، يرى الباحثان ، اذا توقعت هذه الفرضية بان يكافأ المدير على أساس الأرباح المحاسبية المتحققة ، سيفضل المدير الطرائق المحاسبية التي لها تأثير كبير في زيادة الأرباح الى أقصى حد ليفقد الى زيادة مكافآته .

ان الدراسات الحديثة لفرضية المكافآت لا تعد اختبارات قوية جدا نظريا بسبب اعتمادها على التبسيط النظري والذي في كثير من الحالات لا يعد مناسباً ، على سبيل المثال، أن خطط المكافآت لا تعطي حافز للمدير لزيادة الدخل دائما ، وبالأخص في حال غياب الممارسات المحاسبية ، وإذا كان الدخل أقل من الحد الأدنى المسموح به لدفع المكافآت ، يكون حافز المدير لتقليل الدخل لهذه السنة لاحتمال عدم دفع المكافآت ، وهذا الإجراء يسمى (earning bath) لاحتمال زيادة الأرباح والمكافآت المتوقعة في السنوات القادمة ، ان دراسة (Healy,1985) تضمنت اختبارات لأنواع مختلفة من التلاعب ونتائجها تتفق مع تلاعب المديرين في صافي المستحقات للتأثير في مكافآتهم (Healy,1985,p87).

ثانياً: فرضية حقوق الدين (Debt equity hypothesis)

تحدث هذه الفرضية عند ارتفاع ديون الوحدة ، فمن المرجح ان يلجا المدير الى اختيار الطرائق محاسبية لزيادة الدخل ، فعند ارتفاع نسبة الديون واقترب الوحدة من القيود المشروطة في عقود (اتفاقيات) الدين ، تزداد احتمال انتهاك تلك العقود وتحمل تكاليف التقصير الفني ، عندها يلجا المديرون الى ممارسة (حرية التصرف أو الاجتهادات discretion) في اختيار الأساليب المحاسبية لزيادة الدخل وتخفيف قيود الديون وتخفيض تكاليف التقصير الفني (Dichev & Skinner , 2001 , p2) .

لذا يرى الباحثان ، اذا دخلت الوحدة في اتفاقيات مع المقرضين وتضمنت تلك الاتفاقيات المحاسبة على أساس عقود الدين (مثلا تنص على الحد الأقصى المسموح به للقيود على دين الموجودات أو دين حقوق الملكية)، عندها يتولد حافز لدى المديرين لاعتماد الطرائق المحاسبية التي تخفف الآثار المحتملة للقيود (مثلا تبني طرائق محاسبية التي تزيد قيمة الموجودات والدخل المفصح عنه).

ثالثاً : فرضية الكلف السياسية (political cost hypothesis)

تبنى هذه الفرضية على ان الوحدات الكبيرة بدلا من الوحدات الصغيرة والأكثر احتمالا في استخدام الخيارات المحاسبية لتخفيض الأرباح المعطن عنها ، وان حجم الوحدات كمتغير يعمل على جذب الانتباه السياسي والأفراد اذا ما تبين لهم ان الأرباح المحاسبية تمثل ارباح احتكارية ، ويتم التعاقد مع الآخرين وضمن العملية السياسية من خلال سن القوانين والأنظمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، وان العملية السياسية لا تختلف عن عملية سوق رأس المال في هذا الصدد ، لكون تكاليف المعلومات والأشراف تحفز المديرين على ممارسة حرية التصرف في الأرباح المحاسبية والتفاوض مع أطراف العملية السياسية.

أن كل من (Watts & Zimmerman , 1978 , P115) لديهم آراء معينة تخص قضايا الإشراف السياسي والتكاليف المصاحبة لها وهي (أن الوحدات الكبيرة تستخدم عدداً من الأساليب لمواجهة احتمالات الانتهاكات (التدخلات) الحكومية ، منها المساهمة في حملات المسؤولية الاجتماعية في وسائل الاعلام لإقناع الحكومة ، أو اختيار الإجراءات المحاسبية لتخفيض الأرباح المفصح عنها لإبعاد النظر عنهم بتخفيض الأرباح المرتفعة لان الجمهور يشارك

بالارباح المرتفعة المعلن عنها ، وتلجا الإدارة إلى فعل ذلك لتخفيض احتمالات الإجراءات السياسية السلبية ، وبالتالي تخفض التكاليف المتوقعة (ومن ضمنها التكاليف القانونية والتي تتحملها الشركة المعارضة للتعليمات القانونية) وتدرج ضمن التكاليف السياسية أيضا تكاليف نقابات العمال التي تفترض زيادة المطالبات الناشئ عند ضخامة الارباح المفصح عنها للوحدة .

ثانيا : الجانب التطبيقي : اختبار الفرضيات

تنفيذاً لمتطلبات الجانب التطبيقي للبحث قام الباحثان بإجراء مسح ميداني لعدد من المصارف الخاصة والتجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتكون من 24 مصرفاً ، وقد وقع الاختيار على عينة مكونة من خمسة مصارف وهي تمثل نسبة 20% من المصارف التي تقع داخل محافظة بغداد منها المصرف التجاري ، مصرف المتحد للاستثمار، مصرف الخليج ، ومصرف بغداد ، ومصرف الشمال .

أولاً : اختبار الفرضية الأولى (خطط المكافآت)

نشأت هذه الفرضية لإزالة تضارب المصالح بين المالكين والإدارة وتحقيق هدف مشترك في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال اختيار الطرائق والسياسات المحاسبية للتأثير في صافي الدخل المفصح عنه ، وقد تم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على ما توصلت دراسة (Healy, 1985) من نتائج مفادها أن مديري الوحدات الاقتصادية في خطط المكافآت يستندون على سياسة المستحقات للتأثير في الدخل المفصح عنه (بالزيادة أو النقصان) لتعظيم مكافآتهم المتوقعة، وإثبات ذلك يستخدم الباحثان نموذج (Jones Model, 1991) والمعدلة في دراسة (Dechow&Dchev, 2002) في احتساب المستحقات الاختيارية (التقديرية) ، واختبار الدراسة تم اختيار عينة مكونة من خمسة مصارف خاصة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من (2007-2011) . إذ يمثل هذا النموذج المستحقات الكلية وهي الفرق بين صافي الدخل القابل للتوزيع والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، والتي تتضمن المستحقات الإجبارية (غير التقديرية) وهي التي لا يمكن للإدارة أن تتحكم بها ، والمستحقات الاختيارية (التقديرية) هي قدرة الإدارة في التحكم بنتائج الأعمال . ولقياس قيمة المستحقات التقديرية في هذا النموذج يجب اتباع الخطوات التالية :

الخطوة الأولى : المستحقات الكلية

تحتسب بالفرق ما بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي ، وحسب المعادلة أدناه :

$$TACC_{i,t} = NIO_{i,t} - CFO_{i,t}$$

جدول (1)

المستحقات الكلية (TACC) للمصارف عينة البحث للمدة (2007 - 2011) المبالغ بملايين الدنانير

TACC					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	-15889	-870	-3771	12309	-2594
2008	3852	1987	26118	13215	-43302
2009	-4415	-58589	4263	2298	27919
2010	3947	62225	-1027	-3218	64128
2011	-6166	118900	-21367	9833	-93752
المتوسط	-3734.2	24730.6	843.2	6887.4	-9520.2
الانحراف المعياري	8225.989	67802.15	17092.34	7093.845	61461.23

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

يبين الجدول (1) قيم متوسطات المستحقات الكلية ، إذ تعني المتوسطات الموجبة أن صافي الدخل اكبر من التدفق النقدي والفرق بينهما يعد مبلغ المستحقات بكليهما (التقديري أو غير التقديري) ، بمعنى ان مبلغ المستحقات اكبر من النقد المستلم (المحصل)، ومما يعبر عن قدرة الإدارة في توزيع المكافأة مع زيادة الدخل المفصح عنه للفترة الحالية كما في (مصرف بغداد، مصرف المتحد ، ومصرف الخليج) ، بينما المستحقات السالبة عكس ذلك كما في مصرفي (الشمال والتجاري) .

الخطوة الثانية: تقدير الميل

يتطلب تقدير الميل على وفق نموذج الانحدار استخراج المكونات التالي :-

1- أجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للسنوات الخمسة ، كما موضح في الجدول (2)

جدول (2)

مجموع الموجودات ($A_{i,t-1}$) للمصارف عينة البحث للفترة (2007 - 2011) المبالغ بملايين الدنانير

$A_{i,t-1}$					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	164594	27895	81847	331209	28696
2008	213176	34289	239984	542911	306293
2009	191123	62382	258650	802194	354337
2010	208304	439745	272031	363724	515069
2011	204163	518599	141855	961062	889683
المتوسط	196272	216582	198873.4	600220	418815.6
الانحراف المعياري	19511.47	241675	83008.48	316225	275037.3

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يتضح من الجدول (2) أن جميع المصارف شهدت زيادات مستمرة في إجمالي الموجودات ، وإن أعلى متوسط كان (لمصرف بغداد) إذ بلغ (600220) دينار وهي أيضا الأعلى تذبذبا في قيمة إجمالي موجوداتها إذ بلغ الانحراف المعياري (316225) ، حيث شهد ارتفاعا كبيرا في عام 2009 ليبلغ (802194) وانخفاضا كبيرا في سنة 2010 بلغ (363724) ، وهذا يعكس عدم استقرار موجوداتها خلال مدة الدراسة وحاجة الإدارة إلى ممارسة سياسة المستحقات لتقليل حدة التقلبات في الدخل ، واحتل (مصرف الشمال) المرتبة الثانية في ارتفاع حدة التقلبات، إذ بلغ الانحراف المعياري (275037) ، إما (المصرف التجاري) فقد حقق ادنى انحراف معياري لإجمالي الأصول وأدنى قيمة متوسط ، وهذا مؤشر لاستقرار الدخل.

2- التغيير في إيرادات المصارف

يتبين من الجدول (3) التغيير في إيرادات المصارف من إيرادات السنة الحالية مطروحا منها إيرادات السنة السابقة.

جدول (3)

التغيير في الإيرادات (ΔREV_t) للمصارف عينة البحث للفترة (2007 - 2011) المبالغ بالملايين الدنانير

ΔREV_t					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	9644	49	6242	14561	28456
2008	4201	-1364	-6788	-3308	7122
2009	-9694	25759	-727	-3161	11851
2010	-146	27469	7214	11543	13839
2011	-2368	12303	16951	14874	27509
المتوسط	327.4	12843.2	4578.4	6901.8	17755.4
الانحراف المعياري	7240.883	13661.62	8946.193	9344.25	9655.373

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يوضح الجدول أن هناك تشتتا واضحا في قيم الإيرادات والذي يعكسه الانحراف المعياري الذي يقاس تشتت القيم عن وسطها الحسابي ، ويلاحظ أعلى تشتت في قيم الإيرادات كان في (مصرف المتحد) إذ بلغ الانحراف المعياري (13661) ، أما ادنى تشتت للتغيير في الإيرادات كان في (المصرف التجاري) إذ بلغ (7240) مما يشير إلى عدم استقرار الدخل خلال مدة الدراسة ، أما باقي المصارف (الخليج وبغداد والشمال) فتتراوح فيها التقلبات ما بين (8946) ، (9344) ، (9655) على التوالي.

3- التغيير في تحصيلات المديونين

وهي الفرق بين مديوني السنة الحالية والسنة السابقة ، كما في الجدول (4).

جدول (4)

التغيير في حساب تحصيلات (المديونين) (ΔREC_t) للمصارف عينة البحث للفترة (2007-2011) المبالغ بملايين

ΔREC_t					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	-1813	-291	-480	10886	35042
2008	4644	794	3140	-163	-3258
2009	2802	20167	8328	7055	33773
2010	9772	3724	-537	1411	62429
2011	-5164	178034	145	4071	-55933
المتوسط	2048.2	40485.6	2119.2	4652	14410.6
الانحراف المعياري	5785.503	77333.66	3784.836	4434.609	45734.9

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يلاحظ من الجدول أن هناك تشتتاً في قيم التغير في المديونين وبالأخص خلال السنوات الثلاثة الأولى ، إذ نلاحظ أعلى انحراف معياري في قيم المديونين كان في (مصرف المتحد) إذ يبلغ (77333) ومما يدل على نقص في تدفق السيولة النقدية خلال مدة الدراسة ، وفي الوقت نفسه يشهد هذا المصرف أعلى متوسط للقيمة إذ بلغ (40485) ، إما ادنى تشتت في المديونين كان في (المصرف التجاري) إذ بلغ (5785) وهو صاحب ادنى متوسط إذ يبلغ (2048) وهذا يعني كلما زادت قيم المديونين زاد معها التذبذب في التسديد .

4- حجم الممتلكات والموجودات الثابتة

يبين الجدول (5) حجم الموجودات للمصارف عينة الدراسة.

جدول (5)

الموجودات الثابتة (PPE_t) للمصارف عينة البحث للمدة (2007 – 2011) المبالغ بملايين الدنانير

PPE _t					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	2948	2131	7603	11027	5582
2008	6093	2147	16334	14508	6927
2009	2822	6676	19527	30254	22903
2010	1536	10347	20117	11861	39453
2011	1549	13754	10433	34013	119165
المتوسط	2989.6	7011	14802.8	20332.6	38806
الانحراف المعياري	1860.725	5103.481	5564.073	10930.18	46986.69

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يظهر من الجدول أن أعلى متوسط قيمة للموجودات الثابتة كان (المصرف الشمال) ، إذ بلغ (38806) ويليه (مصرف بغداد) بلغ (20332) ، إما ادنى متوسط قيمة فكان (المصرف التجاري) إذ بلغ (2989) . إما الانحراف المعياري الذي يقيس تقلب القيم عن وسطها فبلغ (46986) في (مصرف الشمال) وهو أعلى انحراف بين المصارف وهو مؤشر على عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية خلال مدة الدراسة.

الخطوة الثالثة : تقدير المستحقات الإيجابية (الطبيعية) (Normal accruals)

استخرجت المستحقات الطبيعية باستخدام قيم الميل على وفق المعادلة التالية ،

$$NACCI_{i,t} = \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REVI_{i,t} - \Delta RECI_{i,t}) + \beta_3(PPEI_{i,t})$$

يبين جدول (6) نتائج هذه المعادلة بان متوسطات القيم الموجبة ظهرت في المصارف (التجاري الخليج والشمال) لتشير إلى وجود مستحقات إجبارية طبيعية ، إما القيم السالبة توضحت في مصرفي (المتحد وبغداد) لتعطي نتائج عكسية .

جدول (6)

المستحقات غير الاختيارية (NACC_t) للمصارف عينة البحث للمدة (2007 – 2011) المبالغ بملايين الدنانير

NACC _t					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	1721.153	-31883.6	2265.579	-17874.8	75920.51
2008	3557.944	-32123.1	4867.611	-23517.5	94213.28
2009	1647.641	-99886.2	5819.118	-49041.7	311505.3
2010	896.6499	-154812	5994.776	-19226.7	536603.8
2011	904.2313	-205786	3108.843	-55135.1	1620757
المتوسط	1745.524	-104898	4411.186	-32959.1	527800
الانحراف المعياري	1086.67	76358.04	1658.168	17717.83	639063.4

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

الخطوة الرابعة : تقدير المستحقات التقديرية (غير الطبيعية) (Abnormal accruals) وهي تمثل رغبات الإدارة في تغيير الدخل لتعظيم منافعها ، وبتطبيق المعادلة التالية نستخرج المستحقات التقديرية لعينة المصارف، وكما هي موضحة في الجدول (7) مع متوسطاتها .

$$ANACCI_{i,t} = TACCI_{i,t} - NACCI_{i,t}$$

جدول (7)

المستحقات الاختيارية (ANACC_t) للمصارف عينة البحث للفترة (2007 - 2011) المبالغ بملايين الدنانير

ANACC _t					
السنوات	التجاري	المتحد	الخليج	بغداد	الشمال
2007	-17610.2	31013.63	-6036.58	30183.76	-78514.5
2008	294.0557	34110.07	21250.39	36732.47	-137515
2009	-6062.64	41297.18	-1556.12	51339.73	-283586
2010	3050.35	217037	-7021.78	16008.67	-472476
2011	-7070.23	324686	-24475.8	64968.07	-1714509
المتوسط	-5479.72	129628.8	-3567.99	39846.54	-537320
الانحراف المعياري	8001.805	134479.3	16394.82	18937.37	675408.3

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يبين الجدول (7) نتائج اختبار الفرضية الأولى (فرضية المكافآت) من المصارف التي استخدمت مبدأ الاستحقاق لظهور دخل غير حقيقي ومواجهة التقلبات في التدفقات النقدية الأساسية للوحدة لتكوين الرقم الذي يعتقد بأنه مفيد لأكثر المستثمرين (لتقويم الأداء الاقتصادي والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية) ، إذ أن أكبر متوسط للقيمة في عينة المصارف التي استخدمت أساس الاستحقاق خلال فترة الدراسة (2007-2011) كانت (لمصرف المتحد) إذ بلغ (129628)، إما (مصرف بغداد) فجاء بالمرتبة الثانية لبلغ (39846) ، إما أدنى قيمة متوسطة للمصارف الباقية فكانت قيمها سالبة (الشمال والخليج والتجاري) وبالمبالغ التالية (-537320 ، -3567 ، -5479) على التوالي.

ثانياً: إثبات الفرضية الأولى

لقد أثبت صحة الفرضية الأولى بان الإدارة تؤثر على صافي الدخل باستخدام المستحقات التقديرية بهدف زيادة مكافآتهم ، وقد اختبرت الفرضية بتطبيقها على خمسة مصارف خاصة للفترة (2011-2007) ، وكان مصرف المتحد قد حقق أعلى مستوى متوسط بلغ (129628) وجاء مصرف بغداد بالمرتبة الثانية إذ بلغ (39846) كما في الجدول (7) ، أما باقي المصارف فكانت نتائجها قيم متوسطة سالبة لان التدفق النقدي أكبر من صافي الدخل كما جاء في جدول(3) بان المستحقات الكلية لكل من المصرف التجاري ومصرف الشمال قيمها سالبة أيضاً ، إما ميل المصارف إلى استخدام مبدأ الاستحقاق التقديري ويمكن إرجاعه إلى عدة أسباب منها ضعف النشاط مصرفي إثناء تلك الفترة أو بسبب الظروف الاقتصادية الذي يعاني منها البلد ، أو ضعف الإدارة واستخدام مبدأ التحفظ أو ضعف الرقابة أو لوجود عيوب في النظام المحاسبي المصرفي أو انخفاض في قيمة رأسمال المصرف. (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المستحقات الاختيارية من قبل ادارات الوحدة الاقتصادية والدخل المفصح عنه) .

ثانياً : الفرضية الثانية في المدخل الوضعي (فرضية الدين):

ان دراسة (Sweeney ,1994) اختبرت فرضية عقود الدين وتوصلت إلى أن الوحدات المتعثرة تعمل على تغيير السياسات المحاسبية لزيادة الدخل بشكل اختياري لتقوية مركزها المالي ، فضلاً عن التغييرات الطوعية في السياسات المحاسبية ، ربما الوحدات قادرة على التلاعب في صافي الدخل المفصح عنه من خلال توقيت اعتماد المعايير المحاسبية الجديدة ، وهذا ما ذكر أيضاً في دراسة (Sweeney) عند اختبارها للعينات بأن الوحدات المتعثرة قد تميل إلى تعجيل اعتماد المعايير التي تزيد الدخل وتأخير تبني المعايير التي تخفض الدخل . إما الباحثان فقد اعتمدا نموذج دراسة (Gopalakrishnan,1994) في اختبار فرضية الدين ، حيث توصلت الدراسة وباستبعاد العوامل الخارجية (البيئية) إلى ميل المديرين إلى تغيير الممارسات المحاسبية للتأثير في صافي الدخل، وبما ان العينة المختارة كانت من المصارف الخاصة التي تطبق النظام المحاسبي الموحد ، فإن الممارسات المحاسبية المتاحة لهم مقيدة ، لذا اعتمد الباحثان على تقييم المحفظة الاستثمارية وباستخدام طريقة الكلفة أو السوق أيهما أقل لتأثيرها على النفوذ المالي ، وكذلك لاجل التوصل إلى نتائج مرضية ودقيقة فقد تم زيادة مدة البحث لتصبح للفترة من (2013-2007) ، والنموذج المعتمد في الفرضية اختبر إحصائياً بموجب المعادلة :

$$\text{Log}[\text{Psi},i/(1-\text{Psi},i)] = b_0 + b_1 \text{SIZE}_i + b_2 \text{LEVERAGE}_i + b_3 \text{PROFIT}_i$$

وقد أظهرت النتائج المبسوطة إحصائياً والمقترنة بتحليل الأنموذج المنطقي المتعدد لإجمالي المصارف عينة البحث خلال السنوات (2013-2007) بانها تحقق مستوى عال من العلاقة بين متغيرات الأثر المستقل (الحجم والربح والنفوذ) ومتغير الأثر التابع (لوغارتم كلفة الشراء) ، إذ أظهرت أعلى أثر معنوي مبحوث في الأرباح المتحققة من بين متغيرات الأثر المعتمد ، أما على مستوى كل مصرف على حدة فكانت النتائج متباينة بين وجود وعدم وجود علاقة بين المتغيرات والمتغير التابع الأكثر تأثير ، وعند ادماج كافة المصارف ظهر الاتي:

جدول (8)

الإحصاءات المقترنة بالمتغيرات المبحوثة في تحليل الأنموذج الخطي المنطقي المتعدد لمجموعة المصارف

Std. Deviation	Mean	المكررات الزمنية	المتغيرات
0.1841	-0.0047	7	Log (P/(1-P))
0.4483	4.5122	7	Log SIZE
1.0021	1.9165	7	LEVERAGE
18740	23603	7	PROFIT

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف

يوضح الجدول (8) بعض الإحصاءات الوصفية المقترنة بالمتغيرات المبحوثة في تحليل الأنموذج المنطقي المتعدد لمجموعة المصارف خلال المدة مابين (2007 - 2013) في ضوء متغيرات الأثر المتمثلة بـ (Log LEVERAGE، SIZE، و PROFIT)

جدول (9)

تقديرات تحليل الأنموذج الخطي المنطقي المتعدد واختبارات المعنوية للمصارف المبحوثة خلال مدة الدراسة

المتغير المعتمد (Y): Dependent Variable: Log(P/(1-P)) (طريقة التحليل) : الأنموذج المنطقي المتعدد قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار الخطي واختبار جودة توفيق الأنموذج					
معامل الارتباط	0.626	معنوي وبمستوى دلالة أقل من 0.01			
معامل التحديد	0.391				
معامل التحديد المصحح	0.332				
الخطأ المعياري	0.1504				
إحصاءة (ف) لتحليل التباين للانحدار	6.643	دلالة (ف) =	0.001		
تقديرات معاملات معادلة الاستجابة المنطقية المتعددة					
المتغيرات التفسيرية مع الحد الثابت	معلمة الأثر	الخطأ المعياري	الأثر المعياري	ت المحسوبة	دلالة - ت
الحد الثابت	-0.254	0.374	-	-0.679	0.502
Log SIZE	0.115	0.093	0.281	1.242	0.224
LEVERAGE	-0.043	0.026	-0.235	-1.628	0.114
PROFIT	-8.0E-05	0.000	-0.816	-3.574	0.001

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يتضح من خلال مراجعة نتائج تحليل الارتباط من جهة وإلى تحليل نتائج الانحدار وفقاً لـ (الأنموذج المنطقي المتعدد) من جهة أخرى والمبينة بالجدول (9) تحقق مستواً عالٍ من العلاقة ما بين القيمة المرجحة بالتحويل Log(P/(1-P)) على وفق النموذج المذكور والمتغيرات المبحوثة (متغيرات الأثر)، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة بموجب اختبار جودة توافق النموذج في تحليل التباين للانحدار اللوجستي المتعدد (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي المتعدد (0.626) وهي بدرجة معنوية عالية، كذلك فقد سجلت نتائج اختبار متغير الـ (PROFIT) أثراً معنوياً عالياً من بين متغيرات الأثر المبحوثة، بالوقت الذي لم تسفر فيه نتائج اختبار المتغيرات الأخرى عن تحقيق حالة الأثر المعنوي في دالة العلاقة المذكورة.

من جانب آخر، فقد أشارت نتائج معامل التحديد (Determination Coefficient) المشار إليه بـ مربع معامل الارتباط الكلي إلى ارتفاع نسبة تفسير التغيرات الطارئة على متغير الدالة في ضوء المتغيرات التوضيحية مجتمعة، ومحققاً قيمة قدرها (39.1%)، الأمر الذي يعكس أهمية تلك الدالة في دراسة وتقدير معالمها. كما أن ارتفاع مستوى دلالة الحد الثابت الذي يعكس أثر المتغيرات غير المبحوثة في النموذج (α=0.502) إلى ارتفاع مستوى التشعب في تفسير التغيرات الطارئة في الدالة المبحوثة بدرجة عالية من خلال المتغيرات التفسيرية موضوع البحث.

ثانياً : إثبات الفرضية الثانية

لقد أثبت صحة الفرضية الثانية بان الإدارة عند اقترابها من انتهاك عقود الدين تلجأ إلى تغيير الممارسات المحاسبية لزيادة الدخل ، ولإثبات الفرضية تم استخدام الأساليب الإحصائية وبالأخص النموذج المنطقي المتعدد لوجود أكثر من متغير واحد، وقد أثبت بانها عند تغيير وحدة واحدة من المتغيرات المستقلة يؤثر بشكل كبير على المتغير التابع ، أي عند تغير النفوذ (كمتغير مستقل) والذي

يمثل إجمالي المطلوبات المتداولة على القيمة السوقية لحقوق الملكية يؤثر في اختيار الممارسات المحاسبية كمتغير تابع ، وكذلك الحال لبقيّة المتغيرات المستقلة من الربح وحجم الإيرادات ، وقد استبعد من هذا النموذج المطلوبات طويلة الأجل لكي لا تؤثر على صحة الفرضية ، وعند اخضاع الفرضية للاختبار على عينة من المصارف الخاصة المختارة للفترة من (2007-2013) ، وقد اظهرت النتائج عند دمج كافة المصارف لاختبارها عن وجود علاقة واثر معنوي قوي جدا وبجودة توافق (99%) بين المتغيرات المبحوثة (الممارسات المحاسبية) ومتغيرات الأثر كافة ، وقوة ارتباط قوية بلغت نسبة 74% ، إما أعلى أثر كمتغير مستقل فقد حقق (صافي الربح) اثر معنوي عال جدا بلغ نسبة (99%) ، إما باقي متغيرات الأثر من حجم الإيرادات والنفوذ حققت 76% ، 86% على التوالي . (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية والدخل المفصح عنه)

ثالثاً : الفرضية الثالثة في المدخل الوضعي (فرضية التكاليف السياسية)

لقد اعتمدت معظم الدراسات التجريبية في اختبار فرضية الكلف السياسية على حجم الوحدة الاقتصادية ، وتوصلت إلى صعوبة قياس التكاليف السياسية عند ربط الحجم مع السمات الأخرى كالربحية والمخاطرة ، لذا تم اختبار هذه الفرضية على أساس الحجم (حجم الإيرادات) ، بالعادة تفرض الحكومة ضرائب مرتفعة على الوحدات الاقتصادية الكبيرة (ضخامة رأسمال أو الإيرادات) ، وكذلك تفرض على الوحدات التي تحقق أرباح عالية ولكن تعاني تلك الوحدات من عدم قدرتها في المحافظة على أرباحها في السنوات اللاحقة بسبب المنافسة القوية أو لتجنب مبالغ الضرائب المرتفعة نراها توجّل الاعتراف بالأرباح باستخدام مبدأ التحفظ من الفترة الحالية إلى الفترة المستقبلية . ان دراسة (Gopalakrishnan,1994) أثبتت هذه الفرضية وباستخدام النموذج الموضح أدناه وهو مشابه لمعادلة فرضية الدين وبإضافة متغير مستقل آخر هو (مبلغ الضريبة) ، فكلما زاد حجم إيرادات الوحدة زاد معها مبلغ ضريبة الدخل . والنموذج اختبر احصائيا بموجب المعادلة الآتية :-

$$\text{Log}[\text{Pi},t / (1-\text{Pi},t)] = b_0 + b_1 \text{SIZE}_i + b_2 \text{LEVERAG}_i + b_3 \text{PROFIT}_i + b_4 \text{TAXRATE}_i$$

بينت نتائج الإحصاءات الوصفية المقترنة بالمتغيرات المبحوثة في تحليل الأنموذج المنطقي المتعدد لإجمالي المصارف عينة الدراسة خلال المدة ما بين (2007 - 2013) في ضوء متغيرات الأثر المتمثلة بـ (Tax ، PROFIT،LEVERAGE) ، بتحقيق مستوى عالٍ من العلاقة ما بين القيمة المرجحة بالتحويل $\text{Log}(P/(1-P))$ وفقاً للنموذج المذكور والمتغيرات المبحوثة (متغيرات الأثر)، حيث بلغت قيمة جودة توفيق النموذج في تحليل التباين للانحدار اللوجستي المتعدد (0.004) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) ، كما سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي المتعدد (0.626) وهي بدرجة معنوية عالية، كذلك فقد سجلت نتائج اختبار متغير الـ (PROFIT) أثراً معنوياً عالياً من بين متغيرات الأثر المبحوثة، مما يدل أن اختيار طريقة التقييم بين الكلفة أو السوق أيهما أقل اثرت وعلى مستوى المصارف ككل على الأرباح بشكل كبير ، بالوقت الذي لم تسفر فيه نتائج اختبار المتغيرات الأخرى عن تحقيق حالة الأثر المعنوي في دالة العلاقة المذكورة ، أظهر اندماج كافة المصارف النتائج الآتية :

جدول (10)

بعض الإحصاءات المقترنة بالمتغيرات المبحوثة في تحليل الأنموذج الخطي المنطقي المتعدد لمجموعة المصارف عينة البحث خلال المدة المبحوثة

Std. Deviation	Mean	المكررات الزمنية	المتغيرات
0.1841	-0.0047	7	Log (P/(1-P))
0.4483	4.5122	7	Log SIZE
1.0021	1.9165	7	LEVERAGE
18740	23603	7	PROFIT
16031	6068.43	7	Tax

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف

يوضح الجدول (10) بعض الإحصاءات الوصفية المقترنة بالمتغيرات المبحوثة في تحليل الأنموذج المنطقي المتعدد لمجموعة المصارف خلال المدة ما بين (2007 - 2013) في ضوء متغيرات الأثر المتمثلة بـ (Tax ، PROFIT،LEVERAGE،Log SIZE) .

الجدول (11)

تقديرات تحليل الأنموذج الخطي المنطقي المتعدد واختبارات المعنوية للمصارف عينة البحث خلال السنوات المبحوثة

المتغير المعتمد (Y): Dependent Variable: Log(P/(1-P)) (طريقة التحليل) : الأنموذج المنطقي المتعدد					
قائمة التقديرات المرافقة لتحليل الانحدار الخطي واختبار جودة توفيق الأنموذج					
معامل الارتباط	0.626	معنوي وبمستوى دلالة أقل من 0.01			
معامل التحديد	0.392				
معامل التحديد المصحح	0.310				
الخطأ المعياري	0.1528				
إحصاءة (ف) لتحليل التباين للانحدار	4.827	= دلالة (ف)	0.004		
تقديرات معاملات معادلة الاستجابة المنطقية المتعددة					
المتغيرات التفسيرية مع الحد الثابت	معلمة الأثر	الخطأ المعياري	الأثر المعياري	ت الاحتمالية	دلالة - ت
الحد الثابت	-0.229	0.444		-0.515	0.610
Log SIZE	0.109	0.109	0.266	0.999	0.326
LEVERAGE	-0.043	0.027	-0.232	-1.560	0.129
PROFIT	-7.9E-06	0.000	-0.805	-3.186	0.003
Tax	-2.1E-07	0.000	-0.018	-0.11	0.913

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف .

يتضح من خلال مراجعة نتائج تحليل الارتباط من جهة وتحليل نتائج الانحدار وفقاً لـ (الأنموذج المنطقي المتعدد) من جهة أخرى والمبينة بالجدول رقم (11) تحقق مستواً عالٍ من العلاقة ما بين القيمة المرجحة بالتحويل $\text{Log}(P/(1-P))$ وفق النموذج المذكور والمتغيرات المبحوثة (متغيرات الأثر)، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة بموجب اختبار جودة توفيق النموذج في تحليل التباين للانحدار اللوجستي المتعدد (0.004) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما سجلت نتائج معامل الارتباط الخطي المتعدد (0.626) وهي بدرجة معنوية عالية، كذلك فقد سجلت نتائج اختبار متغير الـ (PROFIT) أثراً معنوياً عالياً من بين متغيرات الأثر المبحوثة، بالوقت الذي لم تسفر فيه نتائج اختبار المتغيرات الأخرى عن تحقيق حالة الأثر المعنوي في دالة العلاقة المذكورة.

من جانب آخر، فقد أشارت نتائج معامل التحديد (Determination Coefficient) المشار إليه بمربع معامل الارتباط الكلي إلى ارتفاع نسبة تفسير التغيرات الطارئة على متغير الدالة في ضوء المتغيرات التوضيحية مجتمعة، ومحققاً قيمة قدرها (62.6%)، الأمر الذي يعكس أهمية تلك الدالة في دراسة وتقدير معالمها. كما أن ارتفاع مستوى دلالة الحد الثابت الذي يعكس أثر المتغيرات غير المبحوثة في النموذج وهو ($\alpha=0.610$) يشير إلى ارتفاع مستوى التشبع في تفسير التغيرات الطارئة في الدالة المبحوثة بدرجة عالية من خلال المتغيرات التفسيرية موضوع البحث حصراً .

ثانياً : إثبات الفرضية الثالثة

لقد أثبت صحة هذه الفرضية بان الإدارة تختار الممارسات المحاسبية لتأجيل الاعتراف بالأرباح بهدف تجنب التدخل الحكومي أو زيادة مكافآت العمال ، وقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الأساليب الإحصائية وبالأخص النموذج المنطقي المتعدد لنفس المدة في أعلاه ، وقد أظهرت النتائج وعلى مستوى دمج المصارف عينة البحث بوجود علاقة وتأثير عالٍ جداً بين المتغيرات المستقلة من (النفوذ المالي والأرباح وحجم الإيرادات) (والممارسات المحاسبية) كمتغير تابع وعلى مستوى توافق 96% مما يعني وجود علاقة ارتباط عالية بلغت 74% ، إما على مستوى كل مصرف فقد حقق المصرف التجاري وبغداد والشمال علاقة واثراً معنوياً عالٍ جداً بلغ (70%، 68%، 70%) على التوالي، (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اختيار السياسات المحاسبية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية (الكبيره) وتقليل الأرباح المفصح عنها) .

ثالثاً : الاستنتاجات والتوصيات

- في ضوء العرض النظري للبحث والنتائج التحليلية للجانب التطبيقي توصل الباحثان الى الاستنتاجات الآتية:
1. النظرية الوضعية اقرب ما يكون إلى الواقع ، لانها تهتم بتفسير أسباب تفضيل الإدارة لممارسة معينة دون غيرها والتنبؤ بنتائج هذه الممارسة المحاسبية على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، وهو ما حققته عملية المشاهدة الفعلية ، من خلال الجولات الميدانية المباشرة التي قام بها الباحثان أثناء عملية جمع البيانات من المصارف الخاصة عينة البحث ، ظهر هناك انسجام الممارسات المحاسبية مع متطلبات الإدارة والتنبؤ بنتائج الممارسة مسبقاً.
 2. تهتم النظرية الوضعية بتعيين تكاليف نظرية الوكالة من خلال تحديد مسؤولية أصحاب العلاقة داخل الوحدة الاقتصادية ، وقد تبين للباحثان من خلال الجولات الميدانية تعدد الوكالات وتنوعها .
 3. تتولد مضامين الارتقاء بالنظرية الوضعية عموماً الاعتماد على الواقع الفعلي المحيط بالوحدة المحاسبية من جهة والأهداف العامة التي تطمح اليها الوحدة من جهة ثانية .
 4. ان النظرية الوضعية مصدر ضغط من قبل إدارات الوحدات لتحقيق مصالحهم الذاتية وأهداف وحداتهم على الجهة التشريعية لصياغة معايير تنسجم والواقع الموضوعي لعمل الوحدات المحاسبية .
 5. محاولات الإدارة المصرفية التأثير في صافي الدخل بالزيادة من خلال ممارسة مبدا المستحقات عند توزيع مكافآتهم أو استخدام الممارسات المحاسبية عند انتهاك عقود الدين ، أو تخفيض الدخل في محاولة لمنع التدخل الحكومي في فرض الضرائب على الوحدات الاقتصادية الكبيرة .
 6. أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية عن صحة الفرضية الأولى (خطط المكافآت) من خلال تحقق علاقة ارتباط سببية ومع وجود اثر دال لعامل المستحقات التقديرية على صافي الدخل المعلن عنه ضمن الفرضية وبشكل سلبي ،
 7. وكما أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية عن صحة الفرضية الثانية (انتهاك الدين) من خلال تحقق علاقة ارتباط سببية مع وجود اثر دال لعامل اختيار الممارسات المحاسبية على صافي الدخل المعلن عنه وبشكل سلبي وهذا ما أظهرت النتائج على مستوى كل المصارف وبشكل سلبي .
 8. أثبتت نتائج التحليلات الإحصائية عن تحقق الفرضية الثالثة (التكاليف السياسية) من علاقة ارتباط سببية مع وجود اثر دال لعامل الممارسات المحاسبية على الدخل المفصح عنه في الوحدات الكبيرة للتأثير في نتائج الإبلاغ المالي وبشكل سلبي ، الأمر الذي يعكس استغلال الممارسات المحاسبية لصالح المنافع الشخصية للإدارة وتحقق نظرية الوكالة .
 9. هناك فجوة كبيرة تزداد يوم بعد يوم بين النظام المحاسبي ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي ، بسبب عدم إجراء أي تعديلات عليه منذ استحداثه سنة 1988 .

أهم التوصيات البحث :

1. الحد من استغلال الممارسات المحاسبية لصالح الأهداف الشخصية للإدارة من خلال تفعيل دور الهيئات الرقابية في تطبيق المعايير المهنية والأخلاقية وتطبيق الحوكمة.
2. تحسين الشفافية في عرض القوائم المالية والإفصاح عن أي تغيير في الممارسات المحاسبية.
3. الحاجة إلى تطوير النظام المحاسبي الحالي والاستعانة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل تدريجي ودروس على وفق الإمكانيات الضرورية وفي جميع النواحي المهنية والعلمية العملية ، وبما يحقق التوافق مع البيئة الجديدة للوحدات الاقتصادية العراقية وينسجم مع متطلبات الاتحاد الأوروبي وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات التجارة العالمية .

المصادر والمراجع :

1. التميمي ، عباس حميد يحيى ، " اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة " ، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية ، أطروحة دكتوراه / محاسبة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2008.
2. التقارير السنوية الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية عن المصرف التجاري ، مصرف بغداد ، مصرف الخليج ، المصرف المتحد ، مصرف الشمال الخاص للفترة 2007-2013 .
3. الجبوري ، نصيف جاسم ، " مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظام الحوافز لبعض الشركات المساهمة " ، أطروحة دكتوراه / محاسبة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 1999 .

المراجع الأجنبية :

1. Dechow, Patricia M., and Ilia D. Dichev.. "The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors." Accounting Review, vol. 77, 2002 .
2. Deegan, Craig ,Jeffrey Unerman," Financial Accounting Theory",2nd European edition ,Mc Graw-Hill education, 2011.
3. Godfrey , Jayne , Allan Hodgson ,Ann Tarca , "Accounting Theory" , 7th edition ,John Wiley ,2010 .
4. Gopalakrishnan ,V., "Accounting choice decisions and unlevered : further evidence on debt\ Equity hypothesis", Journal of Financial and strategic decisions ,1994.
5. Henderson, Peirson and Brown, "Financial Accountion Theory", 2nd Ed., Longman Chesire, Australia, 2004.
6. Healy P.M. , " The effect of bonus schemes on accounting decisions " , Journal of Accounting and Economics ,7 ,1985. Kam, Veron , "Accounting Theory " , John Wiley and sons Inc,1990.
7. Jones, J. , " Earning Management during import relief investigations", Journal Accounting Research , 1991.
8. Popper K., "The logic of scientific discovery " , London , England, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 1959.
9. Scott ,Willim, " Financial Accounting Theory" ,Pearson prentice Hall,2009.
10. Watts R.L., " Nature and origins of positive research in accounting ",in: Jones,S. Romano C.&Ratnatunga J. Accounting Theory :A Contemporary Review, Sydney : Harcourt Brace, 1995.
11. Watts , R.L., and Zimmerman J.L. "Positive accounting theory: A ten year perspective " ,The Accounting Review, 65 (1), 1990.
12. Watts R.L.&Zimmerman J.L. , "Positive Accounting Theory " , Englewood Cliffs , NJ: Prentice-Hall , 1986.

.....
.....
.....